الفصل السادس

معاداة اليهود :
تفكيك وتركيب ثلاث حالات

فى الفصول السابقة تناولنا بعض الأكاذيب الصهيونية وكيف يقوم الصهاينة بلى عنق الأحداث والأرقام والمفاهيم وتسريب المفاهيم إلينا مثل مفهوم (الشعب اليهودى) و (الصهيونية المسيحية) وأسطورة (ستة المليون). ومن المفاهيم التى تم تسريبها لنا أسطورة أن هذا الشعب اليهودى مشتت عبر تاريخه وأنه دائمًا ضحية اضطهاد الأغيار. وقد نجح الصهاينة فى إشاعة هذا المفهوم الأخير عن طريق تناول أحداث ووقائع وأساطير العداء لليهودية، بعد تجريدها من سياقها التاريخى والاجتماعى والإنسانى بحيث يمكنهم فرض معنى صهيونى عليها. وهذا ما يمكن أن يحدث لأيّة واقعة تاريخية تتحول إلى مجرد واقعة ليس لها أبعاد تاريخية، وقد تسرب هذا المفهوم الصهيونى إلى وجداننا وأصبح – دون أن نعى – جزءًا من ترسانتنا الإدراكية. وفى هذا الفصل سنتناول ثلاث وقائع عادة ما يشير لها الصهاينة فى كتاباتهم، وسنحاول أن نبين كيف يفرضون الدلالة الصهيونية عليها، أى أننا سنقوم بعملية تفكيكية توضح لنا المفاهيم الصهيونية الكامنة وكيف تنجح هذه النماذج فى أن تعيد صياغة الواقع واختزاله بما يخدم الرؤية والمصالح الصهيونية. ولكننا فى

هذه الدراسة لن نقف عند هذا الحد بل سنقوم بعملية تركيبية وسنحاول أن نطرح تصورًا أكثر عمقا وإنسانية وتفسيرية لنفس الوقائع والأحداث، وسننجز ذلك عن طريق ربط الوقائع التى وردت فى الكتابات الصهيونية بوقائع أخرى استبعدها الصهاينة بحيث تظهر الأنماط الإنسانية العامة. كما أننا سنضع هذه الوقائع فى سياقها التاريخى والإنسانى وبذلك تكتسب معناها التاريخ الإنسانى الأعمق الذى يحرص الصهاينة على حجبه.

الوقائع الثلاث

أولى الوقائع هو ما يُسمّى بـ (تهمة الدم) أى اتهام اليهود بأنهم يقتلون صبيًا مسيحيًا فى عيد الفصح، سخرية واستهزاء من صلب المسيح. ونظرًا إلى أن عيد الفصح المسيحى واليهودى قريبان، فقد تطوّرت التهمة وأصبح الاعتقاد بأن اليهود يستعملون دماء ضحيتهم فى طقوسهم الدينية وأعيادهم، ونصوصًا فى عيد الفصح اليهودى الذى أشيع أن خبز الفطير غير المخمّر (الماتزوت) الذى يؤكل فيه يعجن بدماء الضحية.

وتمتد جذور تهمة الدم إلى عصر الإغريق والرومان، أى إلى ما قبل العصر المسيحية. فقد أتى فى كتابات آيبون الهيلينى (السكندرى) وديمقريطس الرومانى إشارة إلى أن اليهود يقدمون ضحايا بشرية إلى آلهتهم. ولكن هذا الادعاء لم يصبح جزءًا من صورة اليهود الذهنية، ولم توجه هذه التهمة إليهم بشكل متكرر إلا فى القرون الوسطى المسيحية فى العالم الغربى.

وقد وجهت أول تهمة دم فى القرن الثانى عشر فى إنكلترا فى وقت كان اليهود يمارسون نشاطهم التجارى والمالى، ممّا كان يعنى أن أفرادًا

كثيرين اقترضوا أموالاً من المرابى اليهودى، ولم ينجحوا فى تسديدها. وآلت ملكية بعض أراضيهم أو ربما منازلهم إلى المرابى. وقد اتهم اليهود حينذاك بأنهم ذبحوا طفلاً عمره أربعة أعوام ونصف العام، يدعى وليام فى الجمعة الحزينة فى عام ١١٤٤. وقد قال أحد اليهود المتنصّرين: إن هذا هو عيد الفصح الذى تقوم فيه إحدى الجماعات اليهودية فى إحدى مدن أوروبا بذبح طفل مسيحى (وقد نُصّب وليام قديسا فيما بعد). ثم وُجّهت تهم دم أخرى فى مناطق مختلفة فى إنجلترا، بين العامين ١١٦٨ و ١١٩٢. وقد انتشرت التهمة فى فرنسا، فوجّهت التهمة فى بلوا، فى العام ١١٧١. كما وجهت التهمة إلى اليهود خمس عشرة مرة فى القرن الثالث عشر، ومن بينها حالة هيومن لنكولن (١٢٥٥) التى يذكرها تشوسر فى حكايات كانتربرى. وقد استمر توجيه التهمة حتى منتصف القرن العشرين، ومن أشهرها حادثة دمشق (١٨٤٠) وقضية بيليس (١٩١٣). وتعد حادثة دمشق استثناء فى أنها حدثت فى العالم الإسلامى؛ إذ إنها تكاد تكون ظاهرة مقصورة على العالم المسيحى وكانت تهمة الدم تأخذ عادة الشكل التالى: يختفى شخص مسيحى (فى العادة طفل) أو يوجد ميتًا، فيتذكر أحد الأشخاص أن هذا الطفل شوهد آخر مرة بجوار الحى اليهودى أو أن هناك عيدًا يهوديا ما (تتطلب شعائره دما نصرانيا) فيوجّه إلى اليهود تهمة قتله ويتم القبض على بعض أعضاء الجماعة اليهودية، ويتم تعذيبهم ثم شنق بعضهم.

أمّا الواقعة الثانية، فهى حادثة دريفوس الشهيرة، وبطلها هو الفريد دريفوس (١٨٥٦ – ١٩٣٥) الذى كان من كبار الضباط الفرنسيين وكان اليهودى الوحيد فى هيئة أركان الجيش الفرنسى، وقد ولد دريفوس فى الالزاس لامرأة يهودية ثرية مندمجة فى محيطها الفرنسى. ونظرا إلى أن اسمه كان فلهاوزن، وهو اسم ألمانى النكهة، فقد غيره إلى اسمه الفرنسى الذى اشتهر به. وقد اتهم دريفوس عام١٨٩٤ بأنه أعطى وثائق سرية عسكرية للملحق العسكرى الألمانى فى باريس، وقد قامت السلطات العسكرية بمحاكمته. وتابعت الصحافة المعادية لليهود آنذاك الأحداث. وكانت تعبىء الرأى العام ضد دريفوس، مما خلق جوًا غير ملائم لضمان حياد المحاكمة. وفى نهاية الأمر، قضت المحكمة عليه بالسجن مدى الحياة، وجرد من رتبته علنًا أمام الجماهير. ونفى إلى (جزيرة الشيطان) (ديفلز ايلاند) التى تقع على الساحل الأفريقى. وكانت مستعمرة من قبل فرنسا. وقد رحّبت الصحافة المعادية لليهود بالحكم.

أما الواقعة الثالثة، فهى حادثة ليوفرانك، وهو يهودى أمريكى ولد فى تكساس ونشأ فى بروكلين. وكان يعمل مديرًا لمصنع أقلام فى اتلانتا جورجيا، حيث قبض عليهم بتهمة قتل فتاة بيضاء عمرها ١٣ عامًا، تدعى مارى فيغان، بعد محاولة اغتصابها. وقد حوكم فرانك وصدر حكم بإعدامه ويُقال: إن كونه يهوديا كان عنصرًا هامًا أثر فى محاكمته وفى الأحداث التى تلتها. وحينما خفّف حاكم الولاية الحكم إلى السجن مدى الحياة، هاجمت مجموعة من المواطنين السجن واختطفت فرانك وشنقته

فى المدينة التى ولدت ودفنت فيها ضحيّته المفترضة، وهو ما يُسمّى فى اللهجة الإنجليزية – الأمريكية Lynching.

«تهمة الدم» فى سياقها التاريخى

وترد الوقائع الثلاث السابقة فى الكتابات الصهيونية بهذا التجريد. والنتائج التى يستخلصها القارىء، أو التى تُستخلص له، هى أن اليهود لا ينتمون إلى مجتمعاتهم؛ إذ أن مجتمعات الأغيار تنبذهم وتضطهدهم، لا لذنب اقترفوه سوى لأنهم (يهود). والفارق الوحيد هنا بين الصهاينة وأعداء اليهود أن الفريق الثانى يقول: إن كل المجتمعات تنبذ اليهود وتضطهدهم لأنهم يستحقون ذلك. ولكن الفريقين يتفقان على حتمية النبذ والاضطهاد، بسبب طبيعة اليهود الخاصة، وبالتالى حتمية خروجهم.

وطبيعة اليهود الخاصة هذه هى التى تصبح (القومية اليهودية) فى الخطاب الصهيونى، أما الاضطهاد (والنبذ) فيصبحان الحركة الطاردة من المجتمعات الأصيلة، و(الخروج) يصبح الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين. وبالتالى، فنحن من منظور أخلاقى ومعرفى وعملى، يجب أن نقف ضد معاداة اليهود. ومن النادر أن تجد مثل هذا التوافق شبه الكامل بين المستويات الثلاثة المتناقضة فى أية قضية من القضايا؛ إذ عادة ما يوجد تناقض بين المنظورين الأخلاقى والعملى، كما أن المنظورين المعرفى والأخلاقى قد لا يتفقان بالضرورة.

ولنبدأ بتهمة الدم، ولنحاول أن نضعها فى سياق تاريخى إنسانى عام. ظهرت تهمة الدم بعد أن تحوّل أعضاء الجماعات اليهودية فى

العالم الغربى إلى جماعات وظيفية وسيطة تشتغل بالتجارة والربا. وكان يتم تشبيههم بالأسفنجة التى تمتص نقود كل الطبقات، والطبقات الشعبية على وجه الخصوص، ثم يعتصرها الإمبراطور لحسابه بعد ذلك، (وهو أمر لم تكن تدركه الطبقات الشعبية). ومن هنا الإشارة إلى اليهود كأعضاء جماعة وظيفية وسيطة (لا إلى اليهود كيهود) على أنهم مصاصو دماء. وليس من الصعب على الوجدان الشعبى تحويل المجاز إلى حقيقة.

وتوجيه تهمة الدم كان يعنى فى واقع الأمر شنق عدة يهود، من ضمنهن عدد كبير من المرابين، فقد كانت هذه هى إحدى أهم الوظائف التى اضطلع بها اليهود فى التشكيل الحضارى الغربى. وكان هذا يعنى فى كثير من الأحيان سقوط الديون؛ أى أن توجيه تهمة الدم يشبه، من بعض الوجوه، التخطيط لسرقة مصرف من المصارف؛ وشنق اليهود كان بمثابة النجاح فى هذه العملية، وهى عملية تشبه، أيضًا، عمليات روبن هود، الذى كان يسرق من الأثرياء ليعطى الفقراء. ولكن الخزانة الملكية كانت تستفيد أحيانًا من تهمة الدم، حينما كانت ترث ديون المرابى الذى يُشنق أو يطرد. إن النخبة الحاكمة كانت تنتهز الفرصة لابتزاز أعضاء الجماعة اليهودية لحمايتهم.

ويبدو أن تهمة الدم صورة إدراكية نمطية تتكرر فى الوجدان الشعبى؛ وهى عادة اتهام يستخدمه فريق ضد أعدائه ليسقط عنهم إنسانيتهم. وقد اتُهم الغجر بأنهم يخطفون الأطفال ويمصون دمهم؛ كما وجهت التهمة عينها إلى المسيحيين الأول؛ وكذلك إلى الغنوصيين، وإلى إحدى الفرق

الدينية الإيطالية فى عام ١٤٦٦. وقد اتهم المبشّرون المسيحيون فى الصين، فى عام ١٨٧٠، بأنهم يسرقون الأطفال الصينيين، ليصنعوا منهم دواء سحريًا. واتهم الأجانب فى مدغشقر، فى عام ١٨٩١، بابتلاع قلوب البشر. أما الرهبان الدومينكان، فقد اتهمهم أعداؤهم من الرهبان الفرنسيسكان باستخدام دم وحواجب طفل يهودى فى بعض طقوسهم السرية! أى أن تهمة الدم لم تكن مقصورة على اليهود. وإذا كان المرابون الآخرون فى العصور الوسطى الغربية، مثل اللومبارد والكوهارسين (وهم مسيحيون) لم توجه إليهم تهمة الدم – حسب علمنا – فقد وجّهت إليهم تهم أخرى، لا تقل عنها سوءا؛ كما أنهم كانوا عرضة للطرد، وللمصادرة، والشنق.

وقد ساعد تكرار مناظر الدم والقتل فى العهد القديم على إلصاق التهمة باليهود دون المرابين المسيحيين. كما أن طقوس اليهود الدينية، خاصة طقوس عيد الفصح، كانت تثير الريبة فى نفوس أعضاء الأغلبية، الأمر الذى كان يجعلهم يبحثون عن تفسير لها (هذا مع العلم بأن العهد القديم يمنع شرب الدم، أو أكل اللحم قبل تصفية الدم منه).

ولم يكن اليهود يقفون فى مقابل الأغيار كما يدّعى الصهاينة بذلك. فالنخبة الحاكمة (الكنيسة والامبراطورية والملوك) كانت تدافع عن أعضاء الجماعة ضد التهم التى كانت توجّهها إليهم عامة الشعب. فبين البابا انوست الرابع، فى مرسوم أصدره عام ١٢٤٥، أن التهمة باطلة، وحرّم على المسيحيين توجيهها إلى اليهود، ودافع البابا غريغورى العاشر، فى

مرسوم أصدره عام ١٢٧٤، عن اليهود. كما فعل بابوات آخرون الشيء عينه. وفى عام ١٧٥٨ أصدر الكاردينال لورنزو جانجانلى (البابا كليمنت الرابع عشر، فيما بعد) مذكرة يدين فيها تهمة الدم. وقد أصدر التحريم عينه الإمبراطور الألمانى فريدريك الثانى (حكم من ١١٩٤ إلى ١٢٥٠) وإمبراطور النمسا رودولف من أسرة الهابسبرج فى عام ١٢٧٥. وقد أصدرت الحكومة فى بولندا، فى العصور الوسطى، قرارًا بأن من يوجّه التهمة إلى اليهود دون أن يثبتها ببراهين قاطعة يحكم عليه بالإعدام. وقد حاول الكثير من المسيحيين والعلماء تفنيد التهمة وإقناع الناس ببطلانها؛ ولكنهم، مع هذا، فشلوا فى مسعاهم، واستمرت تهمة الدم مرتبطة، ارتباطا وثيقًا بصورة اليهودى، حتى عهد قريب.

أما تهمة الدم فى حادثة دمشق، فقد كانت مرتبطة بالصراع بين الاستعمارين البريطانى والفرنسى الذين كانا يتنافسان على مدّ نفوذهما عن طريق «حماية أعضاء الأقليات الدينية». فكان الفرنسيون «يحمون» الكاثوليك والمارونيين (الذين وجّهوا تهمة الدم) وكان البريطانيون، نظرًا إلى عدم وجود مسيحيين بروتستانت بأعداد كبيرة فى العالم العربى (يحمون) اليهود، خاصة وأن روسيا، وهى بلدهم الأصلى، لم تكن مهتمة بهم كثيرًا بسبب وجود المسيحيين الأرثوذكس، ولأن روسيا لم يكن لها أطماع فى الشرق الأوسط، إذ أن مشروعها الاستعمارى كان موجهًا إلى مناطق أخرى. وقد أصدر السلطان العثمانى فرمانًا يجرّم فيه تهمة الدم.

المسألة إذا أكثر تركيبا مما يصورها الصهاينة، فتهمة الدم ظاهرة شعبية، ليست مقصورة على أعضاء الجماعات اليهودية. كما أن العالم لم يكن ينقسم إلى يهود وأغيار، فالسلطات الحاكمة كانت تقف في صف اليهود، إما لأسباب دينية (كما هو الحال مع الكنيسة) أو لأسباب اقتصادية (كما هو الحال مع الأباطرة) أو لخليط منها (كما هو الحال مع الخليفة العثماني).

دريفوس والصراع بين الكنيسة والقوى العلمانية

أما الواقعة الثانية، فهي واقعة الفرد دريفوس، التي وُصفت بأنها تركت أثرًا عميقًا في هرتزل، إلى درجة أنه اكتشف عبث محاولة الاندماج، فتبنى بدلاً من ذلك الحل الصهيوني. وهذه في حد ذاتها عملية تبسيط فجّة للعوامل التي أدت بهرتزل إلى اقتراح الدولة الصهيونية حلاً للمسألة اليهودية. ولكن من الحقائق التي لا توردها المراجع الصهيونية أن هرتزل نفسه كان مقتنعا في بادىء الأمر بأن دريفوس كان مذنبًا وخائنا، ولا أعرف ما الذي جعله يغير رأيه فيما بعد. ولكن ليس هذا هو موضوع الحديث، ولذلك فسوف نحاول أن نضع واقعة دريفوس في إطارها التاريخي والاجتماعي والإنساني.

ابتداءً، كان دريفوس محل شك المخابرات الفرنسية، لأسباب وجيهة فالقوات الفرنسية كانت تجنّد كثيرًا من يهود ألمانيا ويهود الالزاس واللورين للعمل جواسيس لحسابها. ولذا ساد الاعتقاد بأنه لابدّ وأن ألمانيا ذاتها كانت تفعل الشيء نفسه (وهو أمر متوقع). ويجب أن نتذكر أن هذا

جزء من الإدراك الأوروبى لليهود، وهو إدراك كانت تدعمه بعض الممارسات التاريخية. ففى القرن السابع عشر، لعب أفراد الجماعات اليهودية فى أوروبا دورًا أساسيًا فى عملية التجسس بين الدول؛ وقد حاول اوليفر كروميل أن يخطب ود اليهود ويوطنهم فى إنكلترا، حتى يستفيد من خدماتهم كجواسيس له.

ويلاحظ أن تلك الفترة شهدت كسادًا اقتصاديًا فى أوروبا، الأمر الذى أدى إلى انتقال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى فرنسا، فجاء مهاجرون من إيطاليا وغيرها من البلدان الأوروبية. فكان عدد الإيطاليين ١١٢ ألفا فى عام ١٨٧٢، ازداد إلى ٣٠٠ ألف فى عام ١٨٩٠. وقد جاء معهم قرويون، من القرى الفرنسية، يتحدثون لهجاتهم المحلية، مثل البريتون والأفيرنيان Auvergnat، كما هاجرت أعداد كبيرة من يهود الألزاس واللورين الذين لم يكونوا قد اصبطغوا بعد بالصبغة الفرنسية. ووصلت أعداد كبيرة من يهود شرق أوروبا، الذين يتحدثون اليديشية (وهى رطانة ألمانية). وقد أدى كل هذا إلى زيادة عدد الأجانب. كما أن تزايد يهود شرق أوروبا ويهود الالزاس واللورين على حساب العنصر اليهودى الفرنسى المحلى أدى إلى تصنيف كل أعضاء الجماعة اليهودية على أنهم أجانب. ومن المعروف أنه فى فترات الكساد الاقتصادى، تتعرض العناصر الأجنبية للهجوم من قبل السكان المحليين الذين يتهمون العناصر الوافدة بأنها سبب الأزمة، إذ إن العامل الأجنبى يرضى بأجر أقل ومستوى معيشى أكثر انخفاضًا. علاوة على هذا، كان الجو العام فى فرنسا آنذاك

متوترًا، خاصةً بالنسبة إلى أفراد الجماعة اليهودية، بعد هزيمة الجيش الفرنسى على يد الألمان فى عام ١٨٧٠، إذ كانت العناصر الليبرالية (التى كانت تضم نسبة عالية من اليهود) تقف ضد فكرة الانتقام من ألمانيا. كما أن المد العلمانى كان آخذا فى التزايد، وفى الإصرار على فصل الدين عن الدولة بشكل كامل. ويجب أن نتذكر أن الثورة الصناعية قد اقتلعت الكثيرين من جذورهم، وأدت إلى إفقارهم، وقذفت بهم إلى المدن الكبرى مثل باريس. وكان المقتلعون هؤلاء يشعرون بعدم الأمن تجاه المجتمع الجديد، بعلمانيته وثوريته وقيمه التجارية والذى كان اليهود يتواجدون فى مركزه. إضافة إلى ذلك، كان هناك عدد كبير من اليهود بين قادة كومونة باريس فى عام ١٨٧١. وقد أدى هذا كله إلى الربط بين الجماعة اليهودية والعناصر الثورية والعلمانية والفوضوية فى المجتمع. وعلى الرغم من هذا ارتبط اليهود (عبر تاريخ أوروبا، منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث) بالمصالح المالية الكبيرة بالمصارف وبالشبكات المالية والتجارية، وهى صورة دعمها بروز أسرة روتشيلد فى عالم التجارة والمال.

وهكذا أصبح اليهودى رمزا متبلورًا لكثير من العناصر المتناقضة ومحط شك الجماهير وكرهها، فهو الأجنبى البغيض، وهو الثورى العلمانى التقدمى الذى يحمل لواء المجتمع الجديد المدمر، ولا يكترث بأية قيمة سوى الربح، ولا يرتبط بأية أرض سوى السوق. وقد كانت الصحف المعادية لليهود تشير إلى دريفوس باعتباره الزاسيًا وأجنبيًا وعضوًا فى طبقة المُولين الأثرياء.

وقد انضمت أعداد كبيرة من ضحايا الثورة الصناعية إلى التنظيمات المعادية لليهود التى كانت تستخدم خليطًا جذابًا ومريحًا من الديباجات المسيحية والاشتراكية والعرقية، وتطرح صورة لمجتمع مبنىً على التضامن المسيحى، والتكافل الاجتماعى، والتعاون الاقتصادى، يقف على طرف النقيض من المجتمع الصناعى الجديد، المبنى على التنافس والتقاتل، والذى يؤمن بإمكانية البقاء للأصلح وللأقوى وحسب. وقد انضمت غالبية أفراد الجماعة اليهودية المتمركزين فى العاصمة إلى القوى العلمانية والتقدمية التى أدارت المعركة مع العناصر الدينية والمحافظة. فاليهودى كان بلا شك رمزًا هامًا للقوى الجديدة؛ ولكنه لم يكن قط أحد أطراف المعركة؛ إذ أنه كان جزءا من كل، والكل هو القوى الاجتماعية المتصارعة فى المجتمع الفرنسى فى أواخر القرن التاسع عشر، والتى كانت كل واحدة منها تحاول أن تصوغ المجتمع حسب رؤيتها. وقد حوّلت هذه القوى قضية دريفوس إلى حلبة صراع فيما بينها.

ففى عام ١٨٩٦، اكتشف جورج بيكار، رئيس مخابرات الجيش الفرنسى والبطل الحقيقى لواقعة دريفوس، أدلة تثبت براءته من التهمة المنسوبة إليه، وتشير بأصابع الاتهام إلى شخص آخر هو الميجور استرهازى، الذى كان قد لعب دورًا هامًا فى سير أحداث القضية بحيث انتهت إلى الإدانة التامة للكابتن دريفوس. وقد حاول بيكار إقناع المسئولين بإعادة المحاكمة، ولكنه أمر بالتزام الصمت، ونُقل إلى تونس بسبب ذلك.

وقد شُنت حملة أعلامية مكثّفة، قادها المفكّر الفرنسى اليهودى، برنارد لازار، للمطالبة بإعادة النظر فى القضية؛ وكتب مقالات عدّة دافع فيها بحماس عن دريفوس، كما طالب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسى بإعادة النظر فى القضية، لاقتناعه ببراءة دريفوس. وتحت إلحاح الموقف المتفجر وإصرار بيكار قُبض على الميجور استرهازى، وحوكم ذرًّا للرماد فى العيون، ولكنه بُرِّىء بسرعة، لعدم كفاية الأدلة. فكتب الروائى الفرنسى إميل زولا سلسلة مقالات تحت عنوان «إنى أتهم» هاجم فيها المحاكمتين؛ وكانت النتيجة أن اتهم زولا بالقذف العلنى، وحكم عليه بالسجن، فهرب إلى إنجلترا. وفجأة برزت أحداث جديدة غيّرت مجرى القضية، فقد انتحر شاهد الإثبات الأول فى القضية، الكولونيل هيوبرت جوزيف هنرى، فى أثناء استجوابه، وذلك بعد أن اعترف بتزويره للوثائق التى أدت إلى إدانة دريفوس. وعندما علم إسترهازى بحادث الانتحار، اعترف بجريمته، وفرّ إلى إنجلترا. وفى صيف عام ١٨٩٩، أمرت محكمة النقض بإعادة محاكمة دريفوس فى ضوء الأحداث التى استجدت، ولكن تحت ضغط بعض الشخصيات ذات النفوذ فى الجيش أعلن، مرة أخرى، أنه مذنب. وفى هذه المرة حُكم عليه – مع مراعاة الظروف المخففة – بالحبس عشر سنوات كان قد قضى خمسًا منها فى المنفى. وبعد أيام عدة، أمر الرئيس الفرنسى أميل لوبيه بالعفو عنه وقد حثّه كثير من أصدقائه والمدافعين على استئناف المعركة لإثبات براءته التامة، لأن القضية قضية مبدئية تتجاوز الأشخاص، غير أن دريفوس

نفسه لم يكن مدركًا للأبعاد السياسية التى اتخذتها هـذه القضيـة، فكـان كل ما يتمناه وتتمناه عائلته الثرية المندمجة، هو الإفراج عنه، سـواء عـن طريق العفو أو التبرئة؛ ولذا قبل قرار العفو. أمـا بيكـار فقـد أصبـح بطـلاً قوميا، ورقّاه رئيس الجمهورية إلى مرتبة بريغادير جنرال، وعُيّن فيما بعد وزيرًا للحرب.

وقد أعيدت محاكمة دريفوس، مرة أخرى، فى عام ١٩٠٣، بضغط من القوى العلمانية والثورية، وصدر الحكـم بتبرئتـه، وأعيـدت إليـه حقوقـه السابقة؛ وعيّن فى هيئة الأركان، مـرة أخـرى، بوظيفـة مـأمورًا، وتلقـى وسام شرف؛ ولكنه ما لبث أن ترك الخدمة. وقد عُين فـى أثنـاء لحـرب العالمية الأولى كولونيلاً وقـائدًا لأحـد قطاعـات باريس. وقـد عمقـت هـذه القضية الخلافات الموجودة بين مؤيدى، وخصوم، النظام الجمـهورى فـى فرنسا، وأدّت إلى تقوية الأحزاب الاشتراكية، وكانت وراء القـانون الـذى صدر فى عام ١٩٠٥، بفصل الدين عن الدولة.

إن قضية دريفوس لم تكـن قضيـة بسيطة، كمـا أنـها لم تكـن قضيـة يهودية فدريفوس ذاته كـان يـهوديًا ولكنـه لم يكـن بطـل القصـة، وإنمـا موضوعها وساحتها. أما بطل القصة الحقيقى فلم يكـن يـهوديًا، كمـا أن القوى المتصارعة (العلمانيين ضـد الدينـين) لم يكـن اليـهود سـوى عنصـر واحد مـن عناصرهـا الكثـيرة، فالقضيـة كـانت قضيـة خاصـة بـالمجتمع الفرنسى فى إحدى مراحل تحوله الهامة بعد تصـاعد معـدلات العلمانيـة فيه. ولا يمكن فهم القضية بالعودة إلى التـاريخ اليـهودى أو حتـى تـاريخ

الجماعة اليهودية فى فرنسا وإنما بالعودة إلى تاريخ فرنسا، وتاريخ أوربا ككل.

واقعة ليوفرانك

أما الواقعة الثالثة، فهى واقعة ليوفرانك. وسنكتشف مرة أخرى أن يهودية ليوفرانك لم تكن هى العنصر الأساسى الذى أدى إلى اضطهاده وقتله، فأهل الجنوب لم ينظروا إليه باعتباره يهوديًا، وإنما باعتباره رمزًا متبلورًا لعناصر تاريخية واجتماعية وثقافية عدة، ليس لها علاقة وثيقة بيهوديته، شأنه فى هذا شأن دريفوس. وأهم هذه العناصر على الإطلاق هو أن المجتمع مسرح الواقعة كان يخوض هو الآخر ثورة صناعية حقيقية متأخرة، مع كل ما يصاحب مثل هذه الانقلابات من ظروف صحية سيئة وأمراض اجتماعية عاش فى ظلها أعضاء الطبقة العاملة من البيض المحليين، أو المهاجرين المقتلعين من جذورهم الزراعية، سواء فى أوروبا أم فى الجنوب.

ومن مظاهر الثورة الصناعية تركّز السكان فى المدن. وقد تضاعف عدد سكان مدينة أتلانتا، فى ولاية جورجيا، بين عامى ١٩٠٠ - ١٩١٣، إذ زاد من ٨٩٨٧ نسمة إلى ١٧٣,٧١٣ نسمة، وهو يعد أعلى معدّل ارتفاع لأية مدينة أميريكية فى الفترة عينها (باستثناء برمنجهام فى ولاية ألباما). وكان نمو المدينة عشوائيًا فلم توجد المؤسسات اللازمة للحياة الإنسانية الكريمة، مثل أماكن الترويح، أو أماكن السكن، أو ما يكفى من المستشفيات العامة. وكانت أتلانتا تعانى من أزمة مساكن، فقد كان يوجد

٣٠,٣٠٨ مسكن لـ ٣٥,٨١٣ أسرة، ونصف المساكن لا تصله المياه، وكان حوالى ٥٠ ألف شخص يعيشون فى منازل لا يوجد فيها نظام للصرف. وكانت نسبة تلوّث الجو عالية للغاية، ولهذا انتشرت الأمراض، مثل التيفوئيد وغيره، وارتفعت معدّلات الوفاة. ويقال إن ٩٠ بالمئة من المساجين كانوا يعانون من مرض الزهرى. وقد زاد فقر سكان أتلانتا بشكل رهيب (كان الطفل يتقاضى ٢٢ سنتًا نظير عمله لمدة أسبوع، وكانت مارى فيغان قد ذهبت لتتقاضى أجرها عن أسبوع كامل وهو دولارا وعشرين سنتًا).

ولم يكن الجو موبوءًا من الناحية المادية فحسب، وإنما من الناحية الأخلاقية أيضًا (وهذا أمر متوقّع فى مثل هذا المجتمع). وقد انتشرت كل أنواع الجرائم، من السرقة والقتل والدعارة والسكر. وكانت نسبة الجريمة فى أتلانتا أعلى النسب فى الولايات المتحدة الأميريكية، وتعادل نسبتها فى شيكاغو عاصمة الجريمة فى العالم. وقد قبضت الشرطة، فى عام ١٩٠٧، على ١٧ ألف شخص من مجموع السكان البالغ عددهم ١٠٢,٧٠٠. ومع هذا، كان جهاز الشرطة هزيلاً للغاية، إذ أن مجموع عدد العاملين فى قوة الشرطة كان لا يزيد على ٢٠٠ شرطى. وكان يوجد فى هذه المدينة الواسعة مركز شرطة واحد، ولذا كان كثير من المجرمين يفرون من قبضة القانون، وقيل: إنه من كل ست جرائم قتل كانت تضبط جريمة واحدة. وفى عامى ١٩١٢/١٩١٣ بالذات، كان هناك ١٢ جريمة قتل لم يتم الاهتداء إلى مرتكبيها.

هذه هى بعض مظاهر الثورة الصناعية فى أتلانتا. ويجب التنبيه إلى أن هذه الثورة كانت جزءا من عملية غزو واسعة. فالجنوب الأمريكى مسرح الواقعة كان لا يزال يشعر بمذاق الهزيمة فى الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) حين هزم الشمال الصناعى الجنوب الزراعى وأكد سلطة الحكومة الفيدرالية على حساب استقلال الولايات المختلفة. وقد فقد ما يقرب من ٦٠٠ ألف شخص حياتهم إبّان هذه الحرب. وبعد انتصار الشمال، ثمّ فتح الولايات الجنوبية لرأس مال الشمال، وللنخبة الشمالية التى أسست الصناعات وغزت السوق. ويرى بعض المؤرخين أن العلاقة بين الشمال والجنوب كانت علاقة شبه كولونيالية، وأن ما سمّاه الشماليون «توحيد» الولايات المتحدة الأمريكية هو، فى واقع الأمر، غزو شمالى للجنوب وهيمنة عليه. وهو غزو لمجتمع زراعى، كانت تسود فيه علاقات شبه إقطاعية، توجد على قمته أرستقراطية تعتز بمكانتها الرفيعة، وبقيَم الجنوب، وبالالتزام الإقطاعى. وكان مجتمع الجنوب مجتمعًا انجلوا كسونيًا بروتستانتيًا متجانسًا، لم يستوطن فيه ملايين المهاجرين، كما حدث فى بقية الولايات المتحدة الأميركية، خاصة على الساحل الشرقى. وكانت مؤسسة الأسرة قوية للغاية فى مجتمع الجنوب، وتتّسم بقدر كبير من التماسك. وكانت المرأة هى رمز هذا التماسك الأسرى، ولذا كانت محط تقديس المجتمع. وأعضاء مثل هذا المجتمع الزراعى الأرستقراطى عادة ما ينظرون بكثير من الاحتقار، بل والبغض، إلى الاقتصاد النقدى، المبنى على التعاقد وعلى آليات العرض والطلب.

وقد كانت شكوك أهل الجنوب فى محلها، إذ أنه بعد «توحيد» الشمال مع الجنوب فُتح الجنوب للصناعات الشمالية، التى هاجرت لتستفيد من العمالة الرخيصة والأراضى قليلة التكاليف والأسواق البكر. وهى صناعات لم تخدم كثيرًا تقاليد المجتمع، وساهمت فى تفكيك نسيجه المجتمعى، وفى تحطيم بنية الأسرة. فكان الأطفال والنساء يعملون فى المصانع لساعات طويلة. وقد أدّى دخول الصناعات إلى تزايد معدلات التحديث والعلمنة بكل ما يتبعها من تفكك اجتماعى، خاصةً وأن هذه الصناعات لم تظهر نتيجة تطّور عضوى بطىء، وإنما فرضت عليه فرضًا من مجتمع اليانكى الشمالى.

كان ليوفرانك رمزًا لهذه القوة الغازية، فهو رجل صناعة ومدير مصنع جاء من الشمال ليستقر فى الجنوب، وهو مجتمع زراعى ينظر بعين الشك إلى الصناعة. وكان يقوم باستئجار النساء والأطفال كعمالة رخيصة فى مجتمع كان يقّدس الأسرة حتى عهد قريب. وكانت تتم الإشارة إلى مارى فيغان على أنها «عاملة المصنع الصغيرة»، أى أنها تحوّلت إلى رمز الطفولة البريئة التى استغلّها المستثمرون من الشمال. وهو كان خريجًا جامعيًا وعضوًا فى النخبة العلمانية المهيمنة، التى لا تكثرت كثيرًا بالقيم التقليدية فى وسط بيئة جنوبية عمالية مقتلعة من بيئتها الزراعية، لا تزال تؤمن بالقيّم التقليدية والمسيحية (البروتستانتية)، تحلم بالمجتمع المتماسك الذى دُمّر إبّان الحرب الأهلية. ولم تكن يهودية فرانك سوى بلورة لكل هذه العناصر السابقة؛ إذ أن المعركة الحقيقة كانت بين الشمال

الصناعى الغازى والجنوب الزراعى الذى تمّ غزوه؛ بين ضحايا التقدّم والصناعة، من جهة، وممثلى هذا المجتمع الجديد الرهيب، من جهة أخرى.

ولعله يكون من المفيد أن نتوقف قليلا، عند نقطة انتماء فرانك اليهودى. فقد كان يشغل منصب رئيس فرع جماعة بناى بريت اليهودية فى المدينة. لابدّ من أن نعرف كذلك، على وجه الدقّة، موقف الجنوب الأميركى من اليهود. وقد حدّد الجنوب الأمريكى التضامن على أساس عرقى: أبيض فى مقابل أسود، على عكس الشمال الذى عرّفه على أساس عرقى، أو اثنى دينى: بروتستانتى أبيض انجلو - ساكسونى فى مقابل كاثوليكى أبيض من أصل إيطالى أو أيرلندى، أو كاثوليكى اسبانى، أو كاثوليكى أو بروتستانتى أسود؛ وكل هذا فى مقابل يهودى بطبيعة الحال (وبالتالى يكون اليهودى الأسود فى أسفل الدرك). ومن الواضح، أن التعريف الجنوبى لم يستبعد اليهود، وإنما صنفّهم على أنهم بيض، تمامًا كما يحدث فى جنوب أفريقيا. وقد سمح لهم هذا التصنيف بدرجة عالية من الاندماج والحراك الاجتماعى؛ وأصبحوا جزءًا عضويًا من المجتمع؛ وكانوا أعضاء فى النخبة الحاكمة، وامتلكوا العبيد وتاجروا بهم. فلم يكن هناك مقولة مستقلة لليهودى فى الوجدان الجنوبى التقليدى.

وقد أشرنا آنفًا إلى أن فرانك كان رمزًا للقوة الغازية الشمالية. ويمكن أن نضيف، هنا، أنه مع التحولاّت التى أدخلت إلى الجنوب اكتسبت كلمة «يهودى» مدلولاً جديدًا. فأعضاء الجماعة اليهودية فى جورجيا لم

يكونوا يهود الجنوب التقليديين، وإنما كانوا وافدين، كانوا عنصرًا غريبًا جديدًا، له طابع اثنى وظيفى مميّز، ويهود أتلانتا، فى عام ١٩١٠، كانوا يشكّلون أكبر جماعة من المهاجرين الأجانب؛ إذ بلغ عددهم ١٣٤٢ أى ٢٥ بالمئة من مجموع كل الأجانب. وعلى الرغم من أن نسبتهم لم تتجاوز واحدًا بالمئة من عدد السكان، إلاّ أنهم كانوا يشكّلون جماعة وظيفية حقّقت بروزًا مشينًا. فاليهود المهاجرون كانوا يمتلكون معظم الحانات ومحلات الرهونات وبيوت الدعارة (وهذا جزء من ميراثهم الاقتصادى الأوروبى). وكان زبائنهم، أساسًا، من الزنوج. وقيل: أن بيوت الدعارة التى امتلكها اليهود، كانت تزيّنها صور نساء بيض تثير شهوة الزنوج، الذين كانوا يحتسون الخمر فى الحانات اليهودية «وينطلقون بعدها كالوحوش»، وهذه صورة إدراكية عنصرية؛ ولكنها، مع هذا، ربطت الجرائم الجنسية فى ذهن سكان أتلانتا باليهود. وكان فرانك، نفسه، مشهورًا بمغازلة العاملات وملاحقتهن. وقيل إن مارى فيغان، نفسها، شكت إلى صديقاتها من محاولات فرانك الإباحية. وقد تكون هذه الاتهامات باطلة تمامًا؛ قد يكون سلوك فرانك «الإباحى» ليس سوى سلوك أى شخص من مجتمع حضرى مفتوح يتصرّف بحرية زائدة فى مجتمع مغلق أو قيمه مغلقة، فتفسرّ كل حركاته بشكل مبالغ فيه، قد يكون هذا هو الوضع، ولكن المهمّ إدراك الناس له، ولسلوكه، خاصة وأن اشتغال اليهود بالمهن المشينة عزّز هذا الإدراك.

إلى جانب كل هذه الخلفية الاجتماعية، والتاريخية، والثقافية، ثمّة جانب إحصائى هامّ، فالدراسات الصهيونية لا تكفّ عن الإشارة إلى قضية فرانك، وإلى الظلم الذى حاق به، نتيجة اختطافه من السجن وشنقه، بعد أن خفّف الحاكم الحكم عليه. ولكن هذه الدراسات لا تذكر هذه الحقائق:

١ – أن احترام القانون لم يكن سمة سائدة فى المجتمع. فعلى سبيل المثال، لجأت الشرطة، ذات مرة، إلى القبض على كل الذكور القادرين، لأن أتلانتا كانت تعانى من نقص فى العمالة. كما أنه من المعروف أنه فى عام ١٩٠٩، اتُهمت الشرطة بضرب أحد الزنوج ضربًا أفضى به إلى الموت، وأنهم قاموا بتقييد امرأة بيضاء إلى الحائط حتى زهقت روحها.

٢ – اندلعت فى عام ١٩٠٦، اضطرابات بين السكان البيض، الذين هاجموا حى السود لعدّة أيام واشتبكوا معهم، فقتلوا عشرة زنوج وجرحوا ستين (بينما قُتل من بينهم رجلان وجرح عشرة). واضطرت المدينة إلى استدعاء الحرس الوطنى، وقيل إن الاضطرابات اندلعت نتيجة تقارير مثيرة نشرت فى الصحف عن هجوم السود على النساء البيضاوات.

٣ – كانت المدينة محتاجة إلى مزيد من الأيدى العاملة، وبالتالى إلى مزيد من المهاجرين، ولكن كلّما زاد عدد المهاجرين كانت تزداد نسبة غضب السكان المحليين المقتلعين. ففى عام ١٨٩١، تمّ اختطاف، وشنق، أحد عشر مهاجرًا إيطاليًا، وفى عام ١٨٩٩، اختطف خمسة آخرون. وفى عام ١٩٠٠، اختفى ثلاثة آخرون تحت ظروف غامضة.

٤ – شهدت الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٩١٨ ما مجموعة ٢٥٠٠ حالة «لينشنج» أخرى (اختطاف مساجين وشنقهم ضد سلطة القانون)، وكان معظم ضحايا الاختطاف من السود، كما تمّ اختطاف قلّة من أعضاء الأقليات الأخرى. ولكن لم يكن هناك سوى حالة واحدة فقط اختطف فيها يهودى، وشُنق، وهى حالة ليوفرانك. وهكذا تحوّل الاستثناء إلى قاعدة، وتحوّل الخاص إلى عام، وتحولت الواقعة العابرة إلى رمز عالمى مركزى! وقد صدر عفو عن فرانك فى عام ١٩٨٦ وبُرِئ اسمه.

بين حشد الحقائق ومعرفة الحقيقة

فيما سبق، لم نحاول أن نفرض معنى محددًا على الحقائق بدلاً من المعنى الصهيونى العنصرى اللإنسانى، وإنما وضعناها فى سياقها التاريخى الاجتماعى الإنسانى العريض، فظهر معناها الإنسانى الكامن لوحده، وتكشّف لنا أن الضحايا اليهود لم يسقطوا بسبب يهوديتهم المطلقة ولسبب غير مفهوم أو ميتافيزيقى، وإنما سقطوا نتيجة لمركّب من الأسباب الاجتماعية التاريخية المفهومة، وأن يهوديتهم لم تكن سوى عنصر واحد ضمن عناصر كثيرة، بل لم تكن يهوديتهم ذاتها سوى بلورة لعناصر أكثر عمقًا: إذ لا يظهر اليهودى كيهودى، وإنما كمرابٍ (تهمة الدم) أو كألزاسى أو عميل ألمانى أو أجنبى (دريفوس) أوشمالى علمانى جامعى صاحب مصنع (ليوفرانك)؛ وأن الهجوم الذى كان يتمّ على اليهود ليس مقصورًا عليهم، وإنما هو هجوم موجّه ضد كل القوى المماثلة فى المجتمع.

وقد ذكرنا كل هذا لا من قبيل تبرير الهجوم على اليهود، أو غيرهم من أعضاء الأقليات؛ فهذا مما لا يسمح به الإسلام (على عكس ما قد يتصوره البعض، وعلى عكس ما يشاع) ولا يمكن تبريره، وإنما ذكرناه من قبيل محاولة فهم الوقائع واستخلاص معناها الحقيقى. ويلاحظ أننا بهذه الطريقة نسقط عن اليهودى عجائبيته وإعجازه وفرادته (التى يصرّ عليها الصهاينة والمعادون لليهود)، ونستعيد له إنسانيته. وإذا ما أدركنا المغزى الإنسانى الكامن فى واقعة ما، يكون الحزن من أجل الضحية حزنًا إنسانيًا لا يُوظف فى خدمة عقيدة عنصرية استيطانية؛ إذ إنه إذا سقط اليهودى (شأنه شأن أعضاء الأقليات والجماعات الأخرى) ضحيّة العنف فى مجتمعه، يصبح الحل هو أن ينضمّ إلى الجماعات التى تدافع عن حقوق الإنسان (من أعضاء الأقليات الأخرى وأعضاء الأغلبية)، وأن يناضل من أجل حقوقه داخل مجتمعه. وتصبح القضية هى كيف ندافع عن حقوق اليهود السياسية والمدنية، والدينية (وحقوق غيرهم من الأقليات) داخل وطنهم، لا أن نطالب بتهجيرهم (أو خروجهم) كما يفعل العنصريون من الصهاينة وأعداء اليهود.

وثمّة قضية أخرى تتجاوز اليهود والصهاينة والمعادين لليهود؛ إذ إنها قضية معرفية ذات طابع نظرى، وهى علاقة الحقيقة بالحقائق. فنحن كثيرًا ما نتصوّر أن الحقائق هى الحقيقة. ولذا، فنحن نحاول أن نكون «موضوعيين فى رصد الحقائق» ولكن الحقائق التى أتى بها الصهاينة

كانت، كلها، حقائق موضوعية، ووقائع ثابتة، حدثت تحت سمع الناس وبصرهم.

فالصهاينة، في أغلب الأحوال، لا يختلقون الحقائق، وإنما يجتزئونها وحسب، ومن خلال اجتزائها ونزعها من سياقها يفرضون عليه المعنى الذي يريدون. وحيث إنه من المستحيل أن يرصد الإنسان كل الوقائع الخاصة بحدث ما، يصبح الاختيار مسألة حتميّة، ويصبح أساس اختيار الحقائق، لا الحقائق ذاته، هو ما يشكل مدى صدقها من زيفها، فالصدق والكذب ليسا كامنين في الحقائق الموضوعية ذاتها (هل هي صادقة أم كاذبة؟)، وإنما في طريقة تناولها، وفي القرار الخاص بما يُضمّ، ويستبعد، منها. ومن هنا قولي إن الحقائق شيء والحقيقة شيء آخر (والحق شيء ثالث). فالحقائق شيء ماديّ صرف يوجد في الواقع على هيئة تفاصيل متناثرة؛ أمّا الحقيقة فهي لا توجد في الواقع، وإنما يقوم العقل بتجريدها واستخلاصها بعمليات عقلية، حتى نصل إلى هذه الفكرة الكلية التي تفسّر أكبر قدر ممكن من الحقائق المتناثرة (أمّا الحق، فهو ينتمي إلى عالم المُثل والإيمان، وهو يشكّل المنظور الأخلاقي المطلق الذي يحاكم الإنسان منه كلاً من الحقائق المادية والحقيقة الفكرية العقلية).